



مركز بروكنجز الدوحة  
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أبريل 2015

# الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح

نيفين بندقجي

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

# الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح\*

نيفين بندقجي

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

\*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

# BROOKINGS

## ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

[www.brookings.edu](http://www.brookings.edu)

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

# الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح

نيفين بندقجي<sup>1</sup>

أما اليوم، فقد انحسرت الاحتجاجات إلى حدٍ كبير. كما وأن الأحراب السياسية في الأردن مترددة في اتباع مسار كلٍّ من مصر، وليبيا، واليمن، وبالأخص سوريا، خوفاً من انزلاق مماثل نحو حالة من الاضطراب. وتعليقاً على الوضع الراهن، تقول ديمة طهبوب العضوة في مجلس الشورى في جبهة العمل الإسلامي: "بات الخوف من أي احتجاجات أو اضطرابات سياسية يهيمن على الجماهير الآن... [لا أحد يريد] الفوضى التي يرونها في سوريا اليوم".<sup>3</sup> وعلاوةً على ذلك، لقد ساهمت النجاحات العسكرية التي حققتها والتهديدات التي طرحتها الدولة الإسلامية منذ صيف العام 2014 في تزايد المخاوف بين الناس، مما عرقل دعوات الإصلاح أكثر.

من جانبها، بدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن منشغلة بإعادة ترتيب شؤونها الداخلية أكثر من انشغالها بتنظيم المزيد من الاحتجاجات السياسية. وتم اقتراح العديد من مبادرات للإصلاح من قِبَل أعضاء في الجماعة، وقد تبنت الجماعة بعضاً منها بعد العام 2010. ومع أن هذه الجهود بقيت غير مكتملة، إلا أن هذه الإصلاحات أشارت إلى أن جماعة الإخوان المسلمين - أو على الأقل شريحة كبيرة من أعضائها - تشعر بالحاجة إلى إعادة تموضعها وذراعها السياسي، جبهة العمل الإسلامي، بغية تعزيز أهميتها ومكانتها في الحياة السياسية الأردنية.

إلا أن التوترات بشأن حجم الإصلاحات المطلوبة وطبيعتها قد أدت إلى المواجهة بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مما أشعل أزمات متكررة منذ العام 2012 والتي تهدد الآن الدعم الكبير التي تتمتع به الجماعة ونفوذها السياسي.

ستساعد جهود الإصلاح الداخلية الجماعة على تحديد دورها في الأردن، والمساهمة بشكل أكثر فعالية كقوة معارضة، واجتذاب مناصرين ذوي توجهات إسلامية بعيداً عن الجماعات المتطرفة التي تعمل في المنطقة. وفي حال فشلت جماعة الإخوان المسلمين في متابعة جهود الإصلاح هذه، فإنها تواجه خطر أن تضعف بسبب الانقسامات الداخلية وأن تفقد نفوذها السياسي.

إن حل الأزمة الحالية داخل جماعة الإخوان المسلمين - أي انقسامها إلى كيانات منفصلين في الأردن منذ مارس 2015 - يمثل أولوية قصوى، ويمكن أن تُفهم أسبابها الجذرية من خلال تحليل

إن الأزمة الداخلية التي تتكشف ملامحها داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ستحدّد دور الحركة المستقبلية وأهميته السياسية في البلاد. ولم تنتج هذه الأزمة على خلفية الفوضى السياسية المنتشرة في المنطقة فحسب، بل أيضاً وإلى حدٍ كبير نتيجةً للتوترات العالقة بين أعضائها بشأن الحاجة إلى إصلاحات داخلية. وازدادت الدعوات إلى الإصلاح التنظيمي منذ العام 2010 استجابةً للتحديات والفرص التنظيمية التي نتجت عن الربيع العربي. ورغم أن المناقشات والخلافات بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أصبحت عامة، غصّت القيادة الحالية الطرف عن حاجة الماسمة لإجراء إصلاحات. إن الأزمة الحالية تشهد على الاضطراب الداخلي للحركة وربما تمثل فرصة سياسية للقيام بإصلاحات تنظيمية جديدة.

تمثّل جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي جبهة العمل الإسلامي القوة السياسية المعارضة الرئيسية في الأردن اليوم. لعبت جماعة الإخوان المسلمين تاريخياً دور حركة "المعارضة الموالية للدولة" تعارض بعضاً من سياسات الحكومة، ولكن تتعاون إلى حدٍ كبير مع القصر الملكي.<sup>2</sup> على الرغم من بعض التوتر منذ العام 1993، ترك الإخوان المسلمون والقصر الملكي الاحتمال مفتوحاً أمام التعاون: يمنح القصر للإخوان المسلمين فسحةً للعمل، في المقابل تحترم جماعة الإخوان سلطة الملك واستمرارية النظام الملكي في الأردن.

إلا أن احتجاجات الربيع العربي قد سلّطت الضوء على الحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. وفي خلال العامين 2011 و2012، هيمنت احتجاجات واسعة من قبل الإخوان المسلمين، والنقابات المهنية، والأحزاب اليسارية على المشهد السياسي في الأردن. وقد شدّت المطالب على الإصلاح الاقتصادي، وبخاصة على تعزيز قوانين مكافحة الفساد، والعدالة الاجتماعية، وتغيير قانون الانتخابات الصادر في العام 1993.

وكانت مشاركة سكان الضفة الشرقية في هذه الاحتجاجات مقلقاً بشكل خاص لكل من النظام الأردني والمراقبين الخارجيين، لأنهم يشكّلون تقليدياً العمود الفقري لدعم النظام الملكي، بما في ذلك المتقاعدين العسكريين وحركات الشباب العشائرية.

<sup>1</sup> كانت نيفين بندقجي زميلة مشتركة بين مركز بروكجز الدوحة وجامعة قطر خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2014. حصلت بندقجي على شهادة الدكتوراه في دراسات السلام من جامعة سيدني في العام 2012. تود بندقجي أن تشكر فريق عمل مركز بروكجز الدوحة وجامعة قطر لدعمهم خلال فترة عملها في الدوحة. وتخص بالذكر إبراهيم شرقية، نائب مدير مركز بروكجز الدوحة، على ما قدّمه من دعم وتشجيع، كذلك فيتوريا فيدرشي وبيبل هيس على ملاحظاتهم التحريرية البناءة. كما أنها ممتنة لقسم الاتصالات على ما قدمه من ترجمة وتدقيق لغوي وتنسيق وتسويق لهذه الورقة. كما وتشكر الخبراء وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن على تعاونهم في المقابلات وعلى المعلومات التي قدموها لخدمة هذه الورقة.

<sup>2</sup> كوينت وكتوروفيتش، "The Management of Islamic Activism: Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan" (ألباني، نيويورك: ستايت يونيفرسيتي أوف نيويورك بريس، 2001)، 95.

<sup>3</sup> ديمة طهبوب، عضوة في مجلس شورى جبهة العمل الإسلامي، مقابلة أجرتها المؤلفة، 27 مارس 2014.

مجالات الإصلاح التي لم تتم معالجتها والتي سوف تستمر في زعزعة الجماعة في ظل غياب حلٍّ فوري. تناقش هذه الورقة جهود الإصلاح التي قامت بها الجماعة منذ العام 2010 وتسلط الضوء على الأسباب الكامنة والتصدعات التي ساهمت في ظهور الأزمة الحالية.

## لماذا النظر في إصلاحات الإخوان المسلمين؟

نظراً إلى الجمود الحالي في سوريا وتزايد نفوذ الدولة الإسلامية في العراق وتدهور وضع حقوق الإنسان في مصر، قد يكون لزعزعة الاستقرار في الأردن تأثير سيئ على المنطقة. وبالتالي، من شأن دراسة مسارات الإصلاح أن تساعد الأردن على الحفاظ على استقراره. وكما تبين في انتخابات مارس 2014 لنقابة المعلمين واتحاد طلبة الجامعة الأردنية، لا تزال جماعة الإخوان المسلمين تجتذب قدراً كبيراً من الدعم من بين صفوف الشعب، مما يجعل من هذه الجماعة الفاعلة والمؤثرة مفتاحاً لتعزيز قوة البلاد.<sup>4</sup>

تمرّ جماعة الإخوان المسلمين حالياً بمرحلة انتقالية حرجة بسبب عدد من التحديات الإقليمية. وقد أثبت إدراج جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية في مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، لنظيرتها الأردنية أهمية إنشاء تحالفات محلية قوية ورؤية سياسية مشتركة وجدول أعمال مع الأحزاب السياسية الأخرى. فالعمل باستقلالية كالحزب السياسي المعارض المهيمن قد يعرض الجماعة لمواجهة غير متكافئة مع الحكومة. وقد دفع ذلك بالجماعة إلى تعديل بنيتها الداخلية، بما في ذلك إدخال تغييرات هيكلية لتعزيز شموليتها، من خلال تمكين عضوية الإنث ومعالجة التوترات بين الأعضاء الأصغر والأكبر سناً.

إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تكن كافية بالنسبة لبعض الأعضاء. حتى أنّ بعض التوترات الحاصلة بسبب خلافات جديّة حول رفض القيادة الحالية لمزيد من الإصلاحات أو تردها قد أصبحت علنيةً. فحدثت أزمةتان. الأولى، في أواخر العام 2012، عندما تحدى أعضاء بارزون في الجماعة القيادة الحالية من خلال مبادرة وطنية للإصلاح. والثانية، في أوائل العام 2015، عندما قدم بعض هؤلاء الأعضاء بطلب إلى الحكومة لتسجيل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وترخيصها. ويمثل هذان الحدثين حالات جديّة من المعارضة حيث لم يلتزم أعضاء من الجماعة بالقواعد التنظيمية

الصارمة التي تمنع الأفراد من التصرف دون موافقة القيادة.

وفي ضوء هذه الأزمات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة، ثمة حاجة ملحة اليوم إلى أن يجري الإخوان المسلمون في الأردن إصلاحاً تدريجياً من أجل تنظيم أعمال الجماعة الداخلية وإلى أن ينشئ النظام الأردني مساحةً لمعارضة أكثر ديناميكية. قد يزعزع أيّ إضعاف جذري لجماعة الإخوان المسلمين استقرار الأردن من خلال دفع مناصري الجماعة والمتعاطفين معها إلى دعم حركات سياسية بديلة أقل براغماتية واعتدالاً، على غرار السلفيين وأنصار الدولة الإسلامية في المملكة. يستطيع كلّ من النظام الملكي وجماعة الإخوان المسلمين العمل معاً لتعزيز الاستقرار في الأردن. يستطيع النظام الملكي أن يدفع باتجاه قانون انتخابات أكثر تمثيلاً وإلى تعديل قانون الأحزاب السياسية المسؤول عن تقييد نشاط الأحزاب السياسية. ومن ناحية أخرى، ينبغي على الإخوان المسلمين اعتماد نهج أكثر تشاركية في تشكيل سياسات الحكومة.

## الإخوان المسلمون في الأردن

منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في العام 1942، اتّسمت علاقاتها مع النظام الملكي بالتعاون الضمني، وكانت الجماعة تستفيد عموماً من السياسات الحكومية حتى العام 1993.<sup>5</sup> على سبيل المثال، كانت الجماعة الجهة المستفيدة الرئيسية من "التجربة" الديمقراطية الوجيهة في الأردن من العام 1989 إلى 1993. ولكن منذ العام 1993، مرّ الأردن بفترة من القمع السياسي. وفي ظلّ الضغط الاقتصادي بعد حرب الخليج في العام 1991 والذي دفع بالحكومة إلى عقد معاهدة سلام مع إسرائيل بحلول العام 1994، "أصبحت الديمقراطية مصدر إزعاج".<sup>6</sup> وفي العام 1996، اتهمت منظمة حقوقية الحكومة بتنفيذ اعتقالات تعسفية وتعذيب المعتقلين.<sup>7</sup> ولكن في خلال تلك الفترة، تبين أنّ قانون الانتخابات الذي صدر في العام 1993 كان أكثر التطورات الحاسمة بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

في العام 1993، غيرت الحكومة قانون الانتخابات ليصبح قائماً على أساس نظام الانتخاب بصوت واحد غير قابل للتحويل، الذي تمّ تقديمه لهندسة نتائج الانتخابات بعيداً عن السياسات التي تركّز على الحزب وتوجيهها نحو برلمان يهيمن عليه الموالون من الضفة الشرقية.<sup>8</sup> ردّت جماعة الإخوان المسلمين على القمع الحكومي الذي

<sup>4</sup> أسامة الشريف، "Jordan's Muslim Brotherhood Maintains Grassroots Support"، المونيتور، 31 مارس 2014، <<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/03/jordan-muslim-brotherhood-union-elections.html>>.

<sup>5</sup> للمزيد عن هذا الموضوع، راجع غلين إي. روبنسون، "Defensive Democratization in Jordan"، إترناشونال جورنال أوف ميدل إيست ستايز 30، العدد 3 (1998): 410-387. لسرد موجز ولكن أحدث عهداً، راجع شادي حميد، Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2014)، 77-85.

<sup>6</sup> حميد، Temptations of Power، 105.

<sup>7</sup> "Arab Human Rights Watchdog Alleges Violations in Jordan"، وكالة فرانس برس، 21 أكتوبر 1996، <[http://www.nexis.com/results/docview/docview.do?docLinkInd=true&risb=21\\_T21373365957&format=GNBFI&sort=BOOLEAN&startDocNo=1&resultsUr- docview/docview.do?docLinkInd=true&risb=21\\_T21373365961&treeMax=true&treeWidth=0&csi=138211&docNo=10](http://www.nexis.com/results/docview/docview.do?docLinkInd=true&risb=21_T21373365957&format=GNBFI&sort=BOOLEAN&startDocNo=1&resultsUr- docview/docview.do?docLinkInd=true&risb=21_T21373365961&treeMax=true&treeWidth=0&csi=138211&docNo=10)>.

<sup>8</sup> راجع شون ل. يوم، "Jordan: Ten More Years of Autocracy"، جورنال أوف ديموكراسي، العدد 4 (2009)، 154.

الإخوان المسلمين. وقد سعت هذه الأخيرة إلى توحيد الخلافات وبناء التحالفات<sup>14</sup>.

إلا أن هذا التعاون انخفض في العام 2012 وانقطع تماماً في منتصف العام 2013. ودفعت الأزمة في سوريا بالخلافات الأيديولوجية بين الإخوان المسلمين والأحزاب اليسارية والشيوعية إلى الضوء<sup>15</sup>. ففي حين انحازت هذه الأحزاب إلى النظام السوري، قام الإخوان المسلمون بدعم الثوار السوريين. وفي شهر يونيو 2013، قامت جبهة العمل الإسلامي بتجميد عضويتها في لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية. وفي حين لم يكن انقطاع هذا التحالف مسؤولاً بشكل مباشر عن انحسار الحركة الاحتجاجية، فقد قوّض ذلك قوّة أحزاب المعارضة والإرادة السياسية الجماعية.

### جهود الإصلاح وتحدياته داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

منذ العام 2012، بذلت جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي عدداً من جهود الإصلاح الداخلية استجابةً للتحديات الإقليمية والمحلية والداخلية. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الجماعة قد نفوا حصول مثل هذه الجهود، معتبرين أن "المسائل الداخلية منمّطة ومرتبّة من الأصل"، يؤكّد أعضاء آخرون بذل محاولات لمواجهة التحديات الناشئة<sup>16</sup>. عند تحليل الوضع الحالي للإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، تتبيّن لنا أربعة تحديات ومجالات إصلاح بارزة. تتداخل هذه التحديات ومجالات الإصلاح بين الجماعة والجبهة، وتضمّ مسألة عضوية الإنث وضمّهنّ إلى هيكل الحزب التنظيمي، والتحوّلات الأيديولوجية الجارية، وإعادة توجيه خطاب الحركة السياسي، وأخيراً التوترات بين الأجيال الأصغر والأكبر سنّاً من أعضاء الإخوان المسلمين.

بغرض دراسة جهود الإصلاح الأولية التي بذلتها جماعة الإخوان المسلمين، سوف تركّز هذه الورقة على مجالات الإصلاح المذكورة أعلاه. وقد ساهم النجاح المحدود في التصدي لهذه التحديات الأربعة في ظهور الأزمة الحالية، وستحدد كيفية معالجتها ما إذا كانت الجماعة وجبهة العمل الإسلامي قادرين على البقاء كقوتين سياسيتين متماسكتين وفعاليتين في الأردن.

تلا ذلك مقاطعة انتخابات العام 1997. وفي الآونة الأخيرة، قاطعت الجماعة انتخابات العاميّن 2010 و2013، وذكرت أن الاحتيا ل سبب المقاطعة. في العام 2012، تراجعت الحكومة جزئياً وقامت بتعديل قانون الانتخابات، فجمعت نظام الانتخاب بصوت واحد مع انتخاب 72 مقعداً من القائمة الوطنية. وعلى الرغم من تعديل قانون الانتخابات الجديد لتلبية دعوات الإصلاح السياسي في أعقاب الاحتجاجات الواسعة في العاميّن 2011 و2012، لم يمنح هذا التعديل الأحزاب السياسية أي سلطة ولم يغيّر النظام السياسي<sup>9</sup>.

شارك الإخوان المسلمون في انتخابات سابقة من خلال جبهة العمل الإسلامي التي أنشأتها الجماعة في العام 1992 كحزبٍ مستقل في استجابة للتغيرات القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية. ولكن وفقاً لشادي حميد، فشلت جبهة العمل الإسلامي بتقديم نفسها ككيان مستقل عن الإخوان المسلمين، فاعتمدت خطاب الجماعة، بما في ذلك التركيز على التهديد "الصهيوني" الذي تشكّله إسرائيل والتحديات التي تواجه القيم الإسلامية في الأردن<sup>10</sup>.

شحذت موجة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة في العاميّن 2011 و2012 جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالقوة. وأدركت الجماعة في الأردن ومصر وأماكن أخرى "أن الصراع ليس بينها وبين الحكومات، بل هو صراع شعوبٍ تسعى إلى الحرية لمواجهة الأنظمة الديكتاتورية"<sup>11</sup>. وقد عزّز ذلك تحالفاتها القائمة مع المجموعات اليسارية والشيوعية، وأدى إلى تشكيل علاقات مع مجموعات معارضة جديدة، على غرار تيار المتقاعدين العسكريين وحركات احتجاجية عدة في المناطق الريفية وشبه الريفية.

على الرغم من أن هذا لم يكن بأول تحالف تنشئه جماعة الإخوان المسلمين مع الأحزاب اليسارية والليبرالية، يلاحظ المراقبون أن تحالف العام 2011 تميّز بمستوى غير مسبوق من التنسيق في المظاهرات والمطالب<sup>12</sup>. يشير أعضاء الإخوان المسلمين أن قيادة الجماعة دفعت نحو مزيد من التنسيق مع المجموعات الأخرى<sup>13</sup>. تلاشت مصادر القلق الأناثية السابقة، إذ صار قادة الإخوان المسلمين يرغبون في تشارك المنصات مع قادة من الأحزاب والحركات الأخرى لمخاطبة التجمعات المشتركة. "كان رفض احتكار حركة الإصلاح التغيّر الهيكلي الأهمّ داخل جماعة

<sup>9</sup> Map of Political Parties and Movements in Jordan (عمان: مركز هوية ونيدرلاندز إنستيتيوت أوف مالتيبارتي ديموكريسي، 2014)، <http://identity-center.org/sites/default/files/Map%20of%20Political%20Parties%20and%20Movements%20in%20Jordan%20>.English.pdf>، 49.

<sup>10</sup> حميد، 84-82. Temptations of Power.

<sup>11</sup> سالم الفلاحات، عضو مجلس شوري جماعة الإخوان المسلمين والمراقب العام السابق للجماعة في الأردن من العام 2006 إلى 2008، مقابلة مع المؤلفة، 26 مارس 2014.

<sup>12</sup> محمد أبو رمان، خبير بالحركات الإسلامية في الأردن، مقابلة مع المؤلفة، 2 أبريل 2014.

<sup>13</sup> غيث القضاة، مسؤول الهيئة الشبابية في جبهة العمل الإسلامي، مقابلة مع المؤلفة، 30 مارس 2014؛ طهوب، مقابلة.

<sup>14</sup> طهوب، مقابلة.

<sup>15</sup> انظر رانية الجعبري، "المعارضة الأردنية تحلّق خارج الحدود وعينها على الداخل"، السفير، 28 يناير 2014، <http://www.assafir.com/Arti->cle/1/335702>.

<sup>16</sup> سعود أبو محفوظ، عضو في المجلس التنفيذي للإخوان المسلمين، مقابلة مع المؤلفة، 26 يونيو 2014؛ القضاة، مقابلة.

أولويات الجماعة والجهة ومسؤولياتهما ويعوق الفصل الواضح للمهام بينهما. أما العامل الثاني، فهو الخلل الوظيفي في السياسة الأردنية، إذ يتمّ تصميم سياسات الحكومة لكبح تطوّر الأحزاب السياسية الناجحة والوظيفية.<sup>20</sup> في يونيو من العام 2014 على سبيل المثال، لم تسمح الحكومة لجهة العمل الإسلامي بعقد اجتماعها الرابع في قاعة عامة ومنعت الشركات الخاصة من تأجير قاعات للحزب.<sup>21</sup>

وفي ظلّ هذه الظروف، بات من الصعب على جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين التمييز بين هويتيهما ومسؤولياتهما.<sup>22</sup> وتتفاقم هذه الظروف أيضاً بواقع أنّ جماعة الإخوان المسلمين أقدم والأكثر ترسخاً، مما يجعلها تتمتع بجدور وروابط أعمق داخل المجتمع الأردني، وبالتالي يجعل الحركة، وليس الحزب، الأداة الرئيسية للتعنت الشعبية خلال الانتخابات والاحتجاجات. هذه العلاقة التنظيمية الهامة بين الإخوان المسلمين وجماعة العمل الإسلامي لم تخضع حتى الآن لأي إصلاح يُذكر. وبحسب الخبر بالحركات الإسلامية في الأردن محمد أبو رمان، تبرز في هذا الصدد مشكلتان. أولاً، عندما يتخذ المجلس الاستشاري للإخوان المسلمين قراراً، يكون أعضاء الجماعة في مجلس شوري جبهة العمل الإسلامي "ملزمين" بالامتثال له في جلسات التصويت الخاصة بالجهة. وثانياً، كان المجلس الاستشاري للإخوان المسلمين يقوم باختيار الأمين العام لجهة العمل الإسلامي حتى وقت قريب جداً.<sup>23</sup> وقد تمّ تغيير هذه القاعدة في العام 2013 بشكل لا يستطيع فيه المجلس الاستشاري للإخوان المسلمين إلا اقتراح أسماء لهذا المنصب.

في سبتمبر 2013، قامت جبهة العمل الإسلامي بتعديل ست مواد من قانونها الأساسي. وشملت تلك المواد تقليص عدد أعضاء مجلس الشورى من 120 إلى 80، وإعطاء المجلس سلطة التصويت بحجب الثقة عن المجلس التنفيذي، والسماح لمجلس شوري الجهة بانتخاب ما يصل إلى 10 بالمئة من أعضاء مجلس شوري جماعة الإخوان المسلمين، موزعين بالتساوي بين الرجال والنساء.<sup>24</sup> أجريت هذه التعديلات لأسباب عملية مثل تحقيق النصاب القانوني ومطابقة قانون الأحزاب السياسية الجديد في الأردن.<sup>25</sup> ولم تكن تهدف إلى معالجة العلاقة الهيكلية بين الجماعة والجهة بفعالية. يساهم التعديل الذي يسمح لمجلس شوري

شكّل الوضع القانوني لجمعية الإخوان المسلمين في الأردن العامل الأبرز الذي تجلّت من خلاله الأزمة الحالية. قدم المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عبد المجيد الذنبيات طلباً رسمياً للحكومة في فبراير 2015 لتسجيل الجماعة كجمعية سياسية تحت مظلة وزارة التنمية السياسية. عملت الجماعة بدون غطاء قانوني منذ العام 1965.<sup>17</sup> ولتبرير تصرفه، قال الذنبيات إنّ تسجيل الجماعة وفقاً للقوانين الأردنية الحالية من شأنه حمايتها من أي حملة قمع يقودها النظام في حال استسلم النظام للضغوط الإقليمية والدولية لتصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية.<sup>18</sup> ومن الجدير بالذكر هنا أنّ نائب المراقب العام زي بنى ارشيد حُكم عليه بالسجن لمدة 18 شهراً في فبراير 2015 لانتقاده دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، انتقد معارضون الذنبيات وأنصاره للتصرف من جانب واحد دون موافقة المراقب العام الحالي وكذلك المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين. منحت الحكومة الترخيص الجديد يوم 2 مارس 2015. وردت الجماعة بطرد الذنبيات وعشرة أعضاء آخرين. وهكذا، هناك كيانين للإخوان المسلمين يعملان في الأردن اليوم: الأول بقيادة المراقب العام، والثاني المسجّل حديثاً والذي يديره الذنبيات.

وقبل الطلب الأخير لترخيص جديد، كانت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مسجّلة ومرخصة كجمعية خيرية. وما زالت جبهة العمل الإسلامي تعتمد على الجماعة للإشراف على خياراتها السياسية وقراراتها، على الرغم من التأكيدات السابقة على استقلاليتها المالية والإدارية.<sup>19</sup> ويهيمن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على جبهة العمل الإسلامي مع أنّ العضوية في هذه الأخيرة متاحة للمواطنين الأردنيين جميعهم.

وبعيداً عن الخطوة التي قام بها الذنبيات لتحديد الوضع القانوني للجماعة، أدّى عدم الوضوح في الوضع القانوني للجماعة في الأردن إلى حدوث التباس بشأن الدور السياسي لجهة العمل الإسلامي ودور الحركة الدعوي. ووفقاً لنائب الأمين العام لجهة العمل الإسلامي محمد الزيد، يعود سبب هذا الالتباس إلى عاملين أساسيين. أولاً، ما من قانون يمنع مسؤولي الإخوان المسلمين من شغل مناصب داخل جبهة العمل الإسلامي، مما يدمج بين

<sup>17</sup> تم استحداث قانوناً للجمعيات في العام 1965. ونصّ القانون على أنّ أي جمعية لا تصحّ وضعها القانوني وفقاً للقانون الجديد خلال ثلاثة أشهر، ستعتبر منحلّة. ولم تقم جمعية الإخوان المسلمين بتصحيح وضعها القانوني.

<sup>18</sup> "خفايا وأسرار لم تُنشر حول أزمة الإخوان"، رأي اليوم، 18 مارس 2015، <http://www.raialyoum.com/?p=232346>.

<sup>19</sup> إسحق الفرخان، الأمين العام السابق لجهة العمل الإسلامي، مقتبس من ناصر المعاينة، "أصول الأحزاب الأردنية: دراسة عن الأحزاب الأردنية من 1993-1921 (عمّان، دار البلسم للنشر، 1994)، 105.

<sup>20</sup> الزيد، مقابلة مع المؤلفة، 29 يونيو 2014.

<sup>21</sup> هديل غبون، "شخصيات بارزة في مؤتمر العمل الإسلامي"، الغد، 21 يونيو 2014، <<http://www.alghad.com/articles/809533>>.

<sup>22</sup> الزيد، مقابلة.

<sup>23</sup> أبو رمان، مقابلة.

<sup>24</sup> موسى كراعي، "تعديلات تنظيمية على القانون الأساسي لجهة العمل"، السبيل، 14 سبتمبر 2013.

<sup>25</sup> أحمد أبو عيشة، مدير مكتب جبهة العمل الإسلامي، مقابلة مع المؤلفة، 17 أبريل 2014.

الجهة بانتخاب ما يصل إلى 10 بالمئة من أعضاء مجلس شوري جماعة الإخوان بالتباس الأذوار، وإن كان في الاتجاه المعاكس. كان هذا التعديل يهدف إلى موازنة هيمنة الإخوان المسلمين على جهة العمل الإسلامي من خلال منح هذه الأخيرة مساحة قرار أكبر في ما يتعلق بمجلس شوري الجماعة.

ويساهم هذا الوضع بمزيد من الالتباس بين دور الدعوة الدينية الذي تلعبه جماعة الإخوان المسلمين ودورها السياسي المفترض. شاركت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالأنشطة السياسية منذ وقت طويل وشاركت في انتخابات العام 1956، وبالتالي جمعت بين دورها الدعوي ودورها الاجتماعي مع المشاركة السياسية الفاعلة. يشكّل مزيج الأدوار هذا إشكالية، إذ يتسبب بالتباس بين السياسات السياسية للجماعة والتربية الإسلامية العامة والدعوة التي تشارك فيها.

#### تعزيز عضوية النساء

بحسب عضوة مجلس شوري جهة العمل الإسلامي ديمة طهبوب، كان تعديل قانون الحزب الأساسي ليشمل مواد أكثر ملاءمة للنساء أحد مجالات التحوّل الهامة داخل جهة العمل الإسلامي. وحصل ذلك "بالقوة وليس عن طريق الاختيار". ونتيجةً للتعديلات الجديدة، بات 11 مقعداً من أصل 80 مقعد في مجلس الشوري الجهة مخصصاً للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للنساء الترشح لمناصب أخرى من خلال انتخابات مفتوحة. في السابق، كان عدد النساء في مجلس شوري الجهة يتراوح بين حوالي 4 إلى 11، أي ما يصل إلى نسبة حوالي 5 إلى 9 بالمئة من مجموع المقاعد. وكانت طهبوب تشير بكلمة "بالقوة" إلى مشاركة النساء في احتجاجات الربيع العربي في العام 2011 في كلّ من الأردن ومصر. وقد أجبر الدور الهام الذي لعبته النساء في تلك الاحتجاجات أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على الاعتراف بدورهنّ في الجماعة والسماح بقوانين أكثر ملاءمةً لهنّ في جهة العمل الإسلامي. "كانت النساء في مصر في طليعة الاحتجاجات الجماهيرية وقد عانين من ذلك، واعترفت الحركة الإسلامية بأن المرأة مصدر قوة وأنّ تشجيع المزيد من عضوية النساء سيضحد الادعاءات القائلة إنّ الأحزاب الإسلامية تهتمّ المرأة".<sup>26</sup>

مع أنّ نساء الحركة الإسلامية (أي جماعة الإخوان المسلمين والحركات والأحزاب الأخرى ذات التوجه الإسلامي في الأردن، على غرار حزب الوسط الإسلامي) كنّ يعملن كإداريات ومعلمات يدرن الكثير من خدمات جماعة الإخوان، فهنّ لا يزلن صوتاً مهمّشاً على الساحة السياسية في البلاد. وباستثناء ديمة طهبوب

وحياة المسيمي وعيده مطلق، لا يعرف الشعب تقريباً أي امرأة من أعضاء جهة العمل الإسلامي، على الرغم من انتخاب أعضاء إناث جدد في مقاعد مجلس شوري الجهة في يونيو 2014، على غرار دعاء جبر ونوال العتوم وسميرة العزة. ولكن في الوقت عينه، لم تقرّ جماعة الإخوان المسلمين بعد رسمياً أي إجراءات بخصوص عضوية النساء. وخلافاً للمنظمة الأم في مصر والتي تشكّل فيها المرأة رسمياً جزءاً من الهيكل التنظيمي، لا يُسمح للنساء أن يكنّ عضوات في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فقط في جهة العمل الإسلامي. تعمل العضوات في لجان معيّنة، ولكنهنّ لم يحصلن بعد على حقّ الانتخاب أو شغل مناصب مُنتخبة في صفوف الجماعة.<sup>27</sup> وما لم تقم الجماعة بضمّ النساء رسمياً، ستبقى مشاركتهنّ ضئيلة. لن تضمن عضوية النساء أن تكون جماعة الإخوان أكثر تمثيلاً ديموغرافياً فحسب، بل ستساعد أيضاً في جلب اهتمامات النساء ومطالبهنّ إلى الساحة السياسية، ولا سيما في ما يتعلّق بالتمييز في التوظيف وطلبات النساء الأردنيات المتزوجات من أجنبي.

#### إعادة توجيه الخطاب السياسي

قد يكون التحوّل الأكثر أهمية في جماعة الإخوان المسلمين اليوم هو إعادة النظر في خطاب الحركة وأدبياتها لتبني مفاهيم الدولة المدنية والتعددية السياسية. يلاحظ المراقبون أنّ إصرار جماعة الإخوان على الإصلاح الدستوري ومواقفها بشأن الإصلاح السياسي يمثّل نقلة نوعية في تفكير الجماعة السياسي نحو الديمقراطية والتعددية السياسية.<sup>28</sup> وفي حين أنّ ذلك يشكّل تطوراً تدريجياً من المناقشات السابقة بشأن الديمقراطية والشورى في الإسلام، يؤكّد أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين أنّه ثمة تغييرات كبيرة وجهود تجري حالياً في هذا الصدد. ولكن على الرغم من هذه التأكيدات، لم يسفر هذا التحوّل عن آثار عمليّة.

يقول المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين سالم الفلاحات إنّ الحركة تسعى إلى تحديد كيفية تبني النصوص الدينية للتعددية السياسية كوسيلة لمراجعة خطابها. ويوضح أنه عندما يقول القرآن "لا إكراه في الدين"، فهو يمنح المسلمين من التمييز ضدّ من هم من غير المسلمين، أي يدعو إلى التعددية الدينية، وبالتالي، إلى التعددية السياسية.<sup>29</sup>

تتمّ مراجعة الخطاب هذه فيما تقدّم جماعة الإخوان لأعضائها كتابات لإسلاميين معتدلين كراشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو.<sup>30</sup> منذ العام 2011، قدّمت الجماعة في خطابها الداخلي مفهوم الدولة المدنية باعتبارها تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية،

<sup>26</sup> طهبوب، مقابلة.

<sup>27</sup> نبيل الكوفحي، عضو في جماعة الإخوان المسلمين ومؤسس شريك لمبادرة زمزم، مقابلة مع المؤلفة، 1 يوليو 2014.

<sup>28</sup> محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، "الحلّ الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة وrehانات الديمقراطية والأمن"، (عمان: فريدريش-إيرت-ستيفتونغ

الأردن والعراق، 2013)، 150.

<sup>29</sup> الفلاحات، مقابلة؛ القرآن 256:2.

<sup>30</sup> طهبوب، مقابلة.



الدستورية والقانونية والأخلاقية ركيبتها الأساسية<sup>34</sup>. وفي حين أن جماعة الإخوان المسلمين قد أظهرت التزاماً بمبادئ الدولة المدنية، إلا أن هذا الالتزام لا يزال غير مختبر في الحكم، إذ أنها قاطعت انتخابات العاميّن 2010 و2013.

أعرب أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الإصلاحيون منهم والمحافظون، عن قبول التعددية السياسية. وأكد نائب المراقب العام للجماعة زكي بني ارشيد إصرار الإخوان المسلمين على مشاركة الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى في الأردن في هذه الفترة الانتقالية الحالية في المنطقة. وينبع هذا الالتزام المعلن، ولكن غير المُختبر بعد، ببناء تحالفات قوية مع أطراف مختلفة الأيديولوجيات من "قناعة بأن الصراع في المنطقة ليس بين الأحزاب الإسلامية والجهات الفاعلة السياسية الأخرى، بل هو بين الوضع السياسي الراهن والرغبة في تمكين الدول من هندسة مستقبلها"<sup>35</sup>.

من شأن الدعوة إلى نظام ملكي دستوري أن توضح أكثر التحول الذي حصل في خطاب جماعة الإخوان المسلمين. عندما قدّم إرحيل الغرابية مبادرة بشأن الملكية الدستورية في العام 2009، كانت المسألة لا تزال "خطأً أحمر" في الأردن. وعلى عكس ما يؤكده الغرابية، نفت قيادة الإخوان المسلمين موافقتها على هذه المبادرة. وقد عزا الغرابية تردّد قيادة الإخوان في احتضان الدعوة إلى الملكية الدستورية علناً إلى بعد مسافة المعارضين وعدم اكتراثهم بمخاوف الأردنيين الداخلية. وأشار إلى أن بعض الصقور في الجماعة اعتبروا أن أي هدف آخر غير تحرير فلسطين يحد عن استراتيجية الإخوان المسلمين العامة<sup>36</sup>. ولكن عندما ازداد زخم دعوات الإصلاح في الأردن في العام 2011، تبنت جماعة الإخوان الدعوة إلى الإصلاح الدستوري. ولكن في وقت لاحق، ومع إطلاق الغرابية مبادرة زمزم الإصلاحية والأزمات الداخلية اللاحقة في صفوف الجماعة، وضعت هذه الأخيرة والغرابية نفسه الدعوات إلى الملكية الدستورية جانباً. تاريخياً، سعت جماعة الإخوان في الأردن دائماً للحفاظ على علاقات جيّدة مع النظام الملكي. وبالتالي، لم يكن تكتيك احتضان الدعوة إلى الملكية الدستورية بينما كانت الاحتجاجات في ذروتها والتخلي عنها في وقت لاحق بالأمر المستغرب.

وبصرف النظر عن الدعوة إلى الملكية الدستورية، يؤكّد أعضاء جماعة الإخوان أن هذا التحول في الخطاب نحو الدولة المدنية والتعددية السياسية هو أهم مظاهر الإصلاح داخل الحركة

وأظهرت بذلك التزاماً أكثر وضوحاً بالتعددية السياسية التي تجلّت بتحالفات جديدة ضمت جبهة الإصلاح الوطني، وتبنت الدعوات لنظام ملكي دستوري. ووفقاً للمحللين، يشمل ذلك أيضاً زيادة التركيز على الاهتمامات الوطنية الأردنية بالمقارنة مع الشؤون العربية والفلسطينية<sup>31</sup>. ويشير الفلاحات، على سبيل المثال، كيف أن جماعة الإخوان في الأردن تناقش حالياً مفهوم الدولة المدنية بحسب ما يُقدّم في الإسلام من خلال دستور المدينة الذي وضعه النبي محمد. وتسعى الجماعة إلى أن تظهر لأعضائها كيف تمّ توفير أساس لدولة مدنيّة أصلاً في الإسلام، في حين تحاول تطوير فهمها الخاص لهذا المفهوم اليوم. ويتابع الفلاحات أن الشورى هو مبدأ الحكم الوحيد في الإسلام، مما يتيح للمسلمين اختيار الآليات التي تتناسب مع تقاليدهم السياسية والثقافية، بما في ذلك العمل مع الجهات الفاعلة السياسية الأخرى التي قد تكون مختلفة عنهم أيديولوجياً<sup>32</sup>. ويمثّل ذلك تقدماً أساسياً في تفكير الإخوان المسلمين بشأن الحكم الديمقراطي.

تمثّل إعادة توجيهه الحالية للخطاب السياسي تطوراً أبعد من هذه التحولات الخطابية السابقة، إذ تناقش مفهوم الدولة المدنية في إطار التساوي في حقوق المواطنة والواجبات، مما يتخطى المناقشات الداخلية للإخوان المسلمين بشأن الديمقراطية في العاميّن 2003 و2005. وتتطلب دولة مدنية مماثلة من الإخوان المسلمين القبول والاعتراف برؤى مختلفة للحكم الرشيد في الأردن، بما في ذلك تلك التي لا تركز على مفاهيم "إسلامية". وسيتطلب ذلك أيضاً تقديم تنازلات والعمل مع الأحزاب الشيوعية والليبرالية والعلمانية جنباً إلى جنب مع الحركات العشائرية والشبابية لإنتاج رؤية للدولة الأردنية ترضي هذه الجهات الفاعلة المختلفة. في العام 2010، قدّم الكوفحي ورقةً بحثية عن فكرة الدولة المدنية في مؤتمر لجماعة الإخوان الأردنية عن الإصلاح. وبحسب الكوفحي، فإن النقطة المرجعية لهذه الدولة المدنية هي الإسلام، ولكنها تعمل وفقاً للتعددية السياسية وسيادة القانون وفصل السلطات<sup>33</sup>. وفي نهاية المطاف، اعتمدت الجماعة هذه الأفكار رسمياً بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الأخرى وحركات الإصلاح تحت راية الجبهة الوطنية للإصلاح في مايو 2011.

يحدّد أول بند من بنود وثيقة الجبهة الوطنية للإصلاح الاثني عشر هدف "اعتماد استراتيجية وطنية للإصلاح تضع البلاد على المسار الديمقراطي المستند إلى ثوابت الدستور والميثاق الوطني، وصولاً إلى الدولة المدنيّة الديمقراطية التي تقوم على الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان، والتي تشكل المواطنة بأبعادها

<sup>31</sup> حميد، 148-147، Temptations of Power.

<sup>32</sup> الفلاحات، مقابلة.

<sup>33</sup> مهند مبيضين، "المواطنة وتصورات الدولة في خطاب الحركة الإسلامية الأردنية"، معهد العربية للدراسات، ديسمبر 2013.

<sup>34</sup> "عبيدات يكشف عن رؤية الجبهة الوطنية للإصلاح"، خبرني، 21 مايو 2011، <http://www.khaberni.com/more.php?newsid=55050&catid=1>.

<sup>35</sup> زكي بني ارشيد، "فرص حركة الإسلام السياسي المستقبلية في ضوء الواقع العربي الإصلاحي"، (ورقة بحثية تمّ تقديمها في مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "حركات الإسلام السياسي: التحديات والآفاق"، عمّان، الأردن، نوفمبر 2013).

<sup>36</sup> مبيضين، "المواطنة وتصورات الدولة".

اليوم.<sup>37</sup> وقد أدت إعادة توجيه الخطاب أيضاً إلى اعتماد جماعة الإخوان نهجاً أكثر ترحيباً بالجهات المعارضة الأخرى في الأردن.<sup>38</sup> وفي حين أدى ذلك مؤقتاً إلى تحالفات أفضل تجلّت في اعتصامات ومنصات مشتركة، تحت مظلة لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، أضعفت الخلافات اللاحقة حول الوضع في سوريا هذا التحالف بشكل ملحوظ. في منتصف العام 2013، جمّدت جبهة العمل الإسلامي عضويتها في لجنة التنسيق العليا، وبالتالي شككت بالتزام الإخوان المعلن بالتعددية السياسية.<sup>39</sup>

#### الشرح بين أعضاء الحرس القديم و الشباب

تظهر في بعض الأحيان الاختلافات بين الأعضاء من الشباب والحرس القديم داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. ومع ذلك، تبقى قدرة الجماعة على جذب أعضاء من الشباب وضّمهم على الأرجح مهمّةً بالنسبة لقدرة الجماعة أن تبقى صوت المعارضة الموثوق في الأردن، لا سيما في ظل هيمنة الشباب على المجتمع الأردني وتوقعاتهم المتزايدة في ما يتعلق بفرص العمل والحكم الرشيد.

ارتفعت حدة التوتر في البداية بعد نجاح الاعتصامات في مصر. احتاج قادة الإخوان المسلمين إلى الجهد والحكمة للسيطرة على الشباب وللتوضيح أنه لا يمكن محاولة تكرار ما حدث في تونس ومصر في الأردن وأن ذلك لن يكون مناسباً للمملكة.<sup>40</sup> وبدأت جماعة الإخوان بمشروع "المذكرات السياسية" في خضمّ جهودها الرامية إلى سدّ الفجوة بين أجيال أعضائها. وتتخذ هذه المبادرة شكل فعاليات موجهة للشباب يقوم فيها أعضاء الجماعة من الحرس القديم بمشاركة تجاربهم والتحديات التي يواجهونها. ويؤمل أن تساعد هذه الاجتماعات الأعضاء الشباب لتقدير خبرات قادة الجماعة وحكمتهم المكتسبة. وسيتمّ نشر هذه المحادثات في كتاب من شأنه أن يساعد الأجيال القادمة على فهم مساهمات جماعة الإخوان في الأردن وإنجازاتها التاريخية.<sup>41</sup>

في شهر سبتمبر من العام 2014، عقدت جماعة الإخوان المسلمين أول مؤتمر للطلاب والشباب هدف إلى تقديم رؤية شباب الجماعة بشأن الإصلاحات الهيكلية الداخلية داخل الجماعة واقتراحاتهم

لتطوير دور الإخوان في المجتمع الأردني. تطرقت المناقشات في المؤتمر إلى التغييرات الهيكلية للسماح بدور أكثر فعالية للأعضاء الشباب، على غرار السماح بعضوية الشباب في مجلس الشورى والمجلس التنفيذي، وخفض السن الأدنى للازمام لانتخاب المرشحين والتصويت في هذين المجلسين. وناقشت الأوراق البحثية المقدّمة في المؤتمر أيضاً إعادة الترتيبات المالية لمساعدة جماعة الإخوان على دعم نفسها والاقتراحات لتعزيز حضور الجماعة على الانترنت واستراتيجيتها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع الحركات الشبابية الجديدة في الأردن.<sup>42</sup> صُممت هذه الجهود لسدّ الهوة بين أعضاء الجماعة الشباب وهؤلاء الأكبر سناً.

وفي إحدى الأوراق التي تمّ تقديمها في مؤتمر إصلاح جماعة الإخوان المسلمين في إربد في 7 مايو من العام 2014، أبرز عضو الجماعة نبيل الكوفحي ثلاث نقاط توضح أزمة العضوية داخل الجماعة: انخفاض نسبة الأعضاء الشباب في صفوف الإخوان، مما جعل متوسط سنّ الأعضاء أكثر من 40 سنة؛ و10 بالمئة فقط من الأعضاء الجدد ناشطون في الجماعة؛ بالإضافة إلى انخفاض عدد الأعضاء الإجمالي في جماعة الإخوان.<sup>43</sup> وبغية جذب أعضاء جدد وتشجيع مشاركتهم، لا بد للجماعة أن تعتمد استراتيجيات مبتكرة لحشد الأعضاء وأن تنفذ برامج تهدف إلى معالجة هموم الشباب الأردني، بما في ذلك طرق تواصل جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ويتعدى الخطب البلاغية التقليدية التي تميّز فعاليات الجماعة الجماهيرية. والأهم من ذلك هو أنه يجب على جماعة الإخوان إفساح المجال أمام الأعضاء الشباب الناشئين لتولي مناصب قيادية داخل صفوفها.<sup>44</sup>

ومع كلّ ذلك، يبقى الهيكل التنظيمي الحالي لجماعة الإخوان تقييداً، ويتمّ التحكم بالقرارات الرئيسية والمبادرات والمشاريع مركزياً. ويذكر أبو رمان أنه "ثمة مشكلة تراكم في جماعة الإخوان: لا يُسمح للأعداد الكبيرة من الأعضاء من محامين وأطباء ومهندسين وغيرهم من المهنيين بتصميم مبادراتهم أو مشاريعهم الخاصة على المستويات المحلية. لا بد لكل هذه الجهود أن تمرّ بالمركز أولاً. ويؤدي ذلك إلى درجة فائقة من البيروقراطية التي بدورها تؤدي إلى تقييد الأعضاء".<sup>45</sup> وبصرف

<sup>37</sup> طهبوب، مقابلة؛ القضاة، مقابلة.

<sup>38</sup> القضاة، مقابلة.

<sup>39</sup> تواجه لجنة التنسيق العليا تحديات فعلية بسبب البيئة القمعية في الأردن؛ أبو أوليبه، مقابلة.

<sup>40</sup> طهبوب، مقابلة.

<sup>41</sup> القضاة، مقابلة.

<sup>42</sup> "إعلان البيان الختامي لمؤتمر شباب الإخوان"، رؤيا الإخبارية، 28 سبتمبر 2014، <http://royanews.tv/articles/%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86>.

<sup>43</sup> شاعر الجوهري، "حركة تدعو إلى تأسيس تنظيم إخوان مسلمين أردني جديد، معا الإخبارية، 9 مايو 2014، <http://www.maannnews.net/arb/>>.

<sup>44</sup> القضاة، مقابلة؛ الكوفحي، مقابلة.

<sup>45</sup> أبو رمان، مقابلة.

النظر عن إطلاق مبادرات تعليمية وخيرية مستقلة - وهي مسؤولة تقع ضمن النطاق التقليدي لأنشطة الجماعة - يحول الهيكل التنظيمي دون مشاركة أعضاء الجماعة بشكل فعال مع الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى. وهذا يتعارض مع خطاب التعددية السياسية الذي تحاول جماعة الإخوان اعتماده.

ولكن، مع الأزمة الحالية، سُمع صوتٌ لشباب الإخوان المسلمين. ففي مارس 2015، وقَّع العشرات من شباب الجماعة بياناً بعنوان "الطريق الثالث"، يفصّل رؤيتهم لحل الأزمة الحالية. واقترحوا أن يتتخى كل من المراقب العام الحالي والذنيات، وتشكيل قيادة انتقالية لإدارة الأزمة. يسلط البيان الضوء على مستويات جديدة من عدم الرضا بين صفوف شباب الإخوان ومعارضتهم لكلا الزعيمين. وهذه هي واحدة من المرات القليلة التي سُمع صوتٌ لمعارضة مستقلة من شباب الإخوان في الأردن. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الأزمة الحالية ستوفر فرصة سياسية لشباب الإخوان لتأمين دوراً واضحاً وصوتاً مسموعاً لهم داخل الهيكل التنظيمي للحركة.

#### معضلات الإخوان المسلمين في الأردن.

ما زال التوتر القائم بين سكان الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني خطّ الصدع الرئيسي في المجتمع الأردني اليوم. ويمتدّ هذا التوتر أيضاً إلى عمق جماعة الإخوان، حتى ولو كانت هذه الأخيرة تدّعي لفترة طويلة أنها تتجاوز الانقسام بسبب الهوية وتتجنّب استخدام تسمية "الفلسطينيين" لأعضائها.<sup>46</sup> الجزء الأكبر من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين هم من أصل فلسطيني، ممّا يسهم في التصوّر الواسع بأنّ الجماعة تعطي الأولوية للمصالح الفلسطينية على الأردنية. وليس من الغرابة أن تكون معاقل الجماعة الانتخابية على مرّ التاريخ في مناطق ذات تركّز فلسطيني عالٍ، مثل الزرقاء وعمان الشرقية.

ينعكس شرح الهوية بين الأردنيين والأردنيين الفلسطينيين بشكل كبير داخل جماعة الإخوان، وغالباً ما يصنّفهم المراقبون الخارجيون كـ"الصقور" أو "الحمام". كان "الصقور" تاريخياً من أصل فلسطيني على العموم، وقد ناصرُوا أجندة تساند الفلسطينيين بدل التركيز على الاهتمامات الوطنية الأردنية،

واعتمدوا مواقف متشددة تجاه الحكومة والأحزاب السياسية الأخرى. أمّا الحمام، فهم بشكل عام سكان الضفة الشرقية ممن يولون الأولوية للشؤون السياسية والاقتصادية المحلية ويبدون استيعاباً أكبر تجاه الحكومة والأحزاب الأخرى. وما زال هذا الشرح قائماً اليوم على حدّ تعبير الكوفحي.<sup>47</sup>

دفعت مبادرات الإصلاح الأخيرة، على غرار إعلان المبادرة الوطنية للبناء (المعروفة على نطاق واسع باسم مبادرة زمزم) بالتوترات بين هذين الفصيلين إلى الواجهة. أعلنت مجموعة من الأعضاء المنحدرين من أصول أردنية عن المبادرة في شهر سبتمبر 2012 بهدف العمل نحو تحقيق انتقال إلى الديمقراطية مع توافق وطني واسع، وفي الوقت عينه معالجة الانتقادات الموجهة لجماعة الإخوان بشأن إخفاقها المزعم في تعزيز المصالح الوطنية الأردنية.<sup>48</sup> حتى أنّ البعض وصف مبادرة زمزم على أنها محاولة لـ"أردنة" جماعة الإخوان المسلمين.<sup>49</sup> ولكنّ جماعة الإخوان رفضت المبادرة وجعلت مؤسسيها يمثلون أمام نظام المحكمة الداخلية الخاص بالجماعة، وفصلهم في أبريل 2014.<sup>50</sup>

وصف أعضاء الإخوان من الصقور والحمام، خلال المقابلات التي تمت لغرض هذه الورقة، مؤسسي مبادرة زمزم بـ"الإخوة". وبالتالي، بصفتهم أعضاء يحقّ لهم إبداء آرائهم ويتمّ احترام مساهماتهم. على سبيل المثال، يقول أبو محفوظ إنّ الحرية تعدّ مبدأً هاماً داخل جماعة الإخوان؛ فالأعضاء أحرار في خياراتهم لأنّ الجماعة حركة دعوية طوعية والعضوية فيها اختيارية.<sup>51</sup> ولكنّ هذا الكلام يتعارض بشكلٍ صارخ مع هيكل الجماعة التنظيمي الذي يخفق في تمكين الأعضاء الأفراد من المساهمة في قوة الجماعة وديناميكيته وتعاونها مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى في الأردن.

وجاءت دعوة ثانية للإصلاح خلال المؤتمر الذي عُقد في شهر مايو 2014، بعد عامين من إطلاق مبادرة زمزم. ودعا المؤتمر إلى استبدال القيادة الحالية من الصقور، وبالأخص المراقب العام همّام سعيد، ونائبه زكي بني ارشيد. نبذت الجماعة المؤتمر، مشيرةً إلى أنّه عُقد خارج مظلّتها وأنه كان لا بد للمنظمين العمل من خلال هياكل الجماعة - وقد تكون هذه إشارةً إلى أنّ الأزمة الداخلية تزداد حدة.<sup>52</sup>

<sup>46</sup> روبنسون، 400، Defensive Democratization in Jordan.

<sup>47</sup> الكوفحي، مقابلة.

<sup>48</sup> محمد المجالي بحسب اقتباس له في مقال تامر الصمادي، "زمزم تكشف انقسامات إخوان الأردن"، الحياة، 4 ديسمبر 2012، <http://alhayat.com/> Details/459153.

<sup>49</sup> أسامة الشريف، "Zamzam Rattles Jordan's Muslim Brothers"، المونيتور، 6 أكتوبر 2013، <http://www.al-monitor.com/pulse/origi-nals/2013/10/zamzam-jordan-brotherhood-sharif.html>.

<sup>50</sup> تايلر لك، "Muslim Brotherhood Expels Three Over 'Zamzam' Initiative"، جوردان تايمز، 21 أبريل 2014، <http://jordantimes.com/> muslim-brotherhood-expels-three-over-zamzam-initiative.

<sup>51</sup> أبو محفوظ، مقابلة.

<sup>52</sup> عبد الرحمن أبو سنية، "بعد زمزم... الشرح الثاني في جدار الإخوان"، الأخبار، 2 يونيو 2014، <http://www.al-akhbar.com/node/207655>.

القانونية والهيكلية خارج مظلة للإخوان المسلمين.

في ضوء هذه الاعتبارات، لا بد لجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي أن تأخذ بعين الاعتبار أربعة جوانب إصلاح. ويمكن لهذه الإصلاحات أن تساعد الجماعة على التغلب على الأزمة الحالية، وتمكين أعضائها والحفاظ على أهميتها في الحياة السياسية الأردنية، وبالتالي المساهمة في الاستقرار والتنمية في البلاد. وتبقى جماعة الإخوان قوّة إسلامية معتدلة وبرامغامية في الأردن؛ وبالتالي، لا تشكّل جماعة الإخوان النشطة تهديداً، بل رصيماً لاستقرار البلاد.

#### الهيكل التنظيمي:

كما ذكرنا، لم يتم التطرق للعلاقة بين جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين بعد. ويذكر أبو رمان أنّ الفصل الواضح بين حزب العدالة والتنمية المغربي وتنظيمه الأم، أي حركة الإصلاح والوحدة في المغرب، يعرض رؤى مهمة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن.<sup>54</sup> يركّز حزب العدالة والتنمية على الاهتمامات السياسية والبرلمانية، في حين أنّ حركة الإصلاح والوحدة منظمة مجتمع مدني مستقلة تركّز على الدعوة. كما وأنّ حزب العدالة والتنمية أكثر براغماتية من الحركة ومنفتح على النظام الملكي، بينما يمكن للحركة أن تكون أكثر انتقاداً وأن تتبنّى مواقف إيديولوجية صارمة.<sup>55</sup> وبالمثل، لا بد لجبهة العمل الإسلامي استلام زمام الأمور في ما يتعلّق بالمسائل السياسية، في حين تستلم جماعة الإخوان دوراً دينياً ودعواً أكثر.

لا شكّ في أنّ جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين تستطيعان المحافظة على شراكة استراتيجية، كما هي الحال مع حزب العدالة والتنمية وتنظيمه الأم في المغرب. وفي الوقت الذي تضمن فيه هذه الشراكة علاقة تكاملية بين جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، لا بد لها أن تضمن أيضاً الاستقلالية التامة في عمليات صنع القرار وأن تسمح بالفصل التام بين مجالات العمل كافة. يمكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تحدّ من عملها ليشتمل على الدعوة والخدمات الاجتماعية فحسب، في حين تطوّر جبهة العمل الإسلامي جدول أعمالها السياسي وتحالفاتها استناداً إلى دورها السياسي ورؤيتها. وفيما تحافظ الجماعة على مسافة من عمل الحزب السياسي كله وتحافظ على دورها الدعوي والاجتماعي، ستتمني قاعدتها الاجتماعية من دون تعريض نفسها للتحديات السياسية التي تواجه الحزب. ولا بد أنّ يركّز تقسيم المسؤوليات هذا على الإيديولوجيات ذات التوجه الإسلامي والمنطق السياسي، كما يجب أن يعتمد على قواعد ولوائح تنظيمية ملزمة. أما في ما يتعلّق بفصل الأدوار، ومسألة تداخل المناصب بين جماعة الإخوان وجبهة العمل الإسلامي،

وردّاً على سؤال حول الانقسامات داخل الجماعة، قال الكوفي، وهو إصلاح، إنه ثمة تيارين أساسيين في الإخوان المسلمين. برأيه، وعلى الرغم من تصنيف وسائل الإعلام للأعضاء كصقور وحمائم، من الأدق أن يكون الحديث عن إصلاحيين ومحافظين، مع انقسام المحافظين بين التقليديين وأولئك الذين لديهم روابط مع حركة حماس. في المقابل، يقول أبو محفوظ، وهو محافظ، إنه ما من انقسامات واضحة في صفوف الجماعة على الرغم من اختلافات الرأي وإنّ "جماعة الإخوان المسلمين أقوى اليوم من أي وقت مضى".<sup>53</sup>

إذا تمّ حظر مبادرات الإصلاح الداخلي باستمرار أو تنفيذها بشكل جزئي فحسب، سيواصل شرح الهوية بين المنحدرين من الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني هيمنته على الحركة. لقد أدّى موقف القيادة الصارم ضد الإصلاح إلى نفور بعض الأعضاء وسمح للحركة بأن تتأثر بالتوترات الإقليمية التي تؤثر على المجتمع الأردني. من شأن الإصلاحات الداخلية الجديدة أن تسمح للأعضاء بتطوير رؤية الإخوان المسلمين بشأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن. وفي إطار هذه العملية، ستظهر بين الأعضاء خطوط الاختلاف الجديدة القائمة على القضايا وتخفي تلك القائمة على الهوية.

#### إصلاح "فعلي وحقيقي": توصيات السياسة

إنّ الإصلاحات التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن منذ العام 2012 بدت واعدة إلى حدّ كبير، إلا أنها لم تكن جزءاً من برنامج إصلاح شامل. بقيت المبادرات المماثلة بسيطة في حجمها ولم تبشّر بأيّ تحوّل كبير أو جريء. لقد تمّ إدخال تغييرات على هيكل الجماعة التنظيمي وتحسين مشاركة المرأة، ولكنّ هذه التدابير لا ترقى إلى حدّ يفصل بوضوح بين الحركة الدينية والحزب السياسي ويشرك النساء في مختلف الهيئات الهيكلية وهيئات صنع القرار. وعلى نحوٍ مماثل، لا تحلّ الجهود المبذولة لردم الهوة بين الأجيال في الجماعة محلّ خطة جادة لمعالجة التوترات المرتبطة بها. وفي الوقت عينه، ثمة محاولات لإعادة توجيه خطاب الجماعة في الأردن باتجاه مفاهيم الدولة المدنية والحكم التعددي تجري لمرة أخرى، ولكنها لم تصبح بعد برنامجاً إيديولوجياً واضح المعالم.

وزاد عدم متابعة الإصلاحات إحباط الأعضاء الشباب وكبار السن على حدّ سواء. فعلى مدى العامين الماضيين، ذكرت وسائل الإعلام باستمرار إحباط أعضاء الجماعة جراء مقاومة المراقب العام الحالي لتنفيذ إصلاحات أو حتى الاعتراف بالحاجة الماسة لها. لقد أقيمت عدم القدرة على تحقيق الإصلاح من خلال البنية الداخلية للإخوان بعض الأعضاء، على ما يبدو، للسعي وراء التغيير من خلال الوسائل

<sup>53</sup> أبو محفوظ، مقابلة.

<sup>54</sup> أبو رمان، مقابلة.

<sup>55</sup> انظر جولي إ. برونان-يورغينسن، "The Islamist Movement in Morocco: Main Actors and Regime Responses"، تقرير، المعهد الديمقراطي

للدراستات الدولية، أبريل 2010، 11-14.

واستقلالية صنع القرار في جبهة العمل، فهي كلها قضايا هيكلية يتعيّن حلّها. قد يشكّل الانقسام الحالي حول الوضع القانوني للإخوان المسلمين فرصةً لإعادة هيكلة الحركة وعلاقتها مع حزبها السياسي.

بالإضافة إلى ما سبق، يتعيّن على جماعة الإخوان معالجة ثغرتين هامتين في هيكلها التنظيمي. أولاً، ينبغي أن تسمح الجماعة بمشاركة أقوى للنساء. وتاماً كما تشجّع على مشاركة أوسع للنساء في المظاهرات والمسيرات، لا بد للجماعة أن تسعى إلى زيادة عدد أعضائها من النساء. وثانياً، لا بد للجماعة أن تقوم بإعادة هيكلة نظام الوحدات والأسر، والذي يقوم على أساس الهيكل التنظيمي الأصلي الذي وضعه مؤسس حركة الإخوان المسلمين، حسن البنا، في عشرينيات القرن الماضي، وذلك لتحويلها إلى وحدات أو مكاتب لا مركزية يمكن أن تتعاون مع كيانات المجتمع المدني الأخرى بشكل مستقل. من شأن ذلك أن يساعد جماعة الإخوان على تلبية الاحتياجات المعاصرة ويمكن أعضائها من المشاركة بفعالية أكبر في مبادرات التنمية المحلية والوطنية. يقترح أبو رمان التحول من هيكل تنظيمي صارم كما هو الآن إلى شبكة من العمليات<sup>56</sup> وسيمكّن ذلك الأعضاء الأفراد ويتيح لهم التواصل مع الجماهير من خلال المبادرات المحلية اللامركزية بدون المخاطرة بتحمّل وزر إجراءات تأديبية. لا بد أن تركز جهود إعادة الهيكلة هذه على الاقتراحات المقدمة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين لكي تساهم في دورهم كمواطنين فاعلين. يجب أن تبدأ التعددية من داخل صفوف الجماعة قبل تطبيقها خارجياً في علاقاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى. وهذا من شأنه أن يوفّر لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن الخبرة السياسية والمهارة في العمل على برامج وجدول أعمال مشتركة مع مختلف الشركاء السياسيين؛ كما أنه سيتيح للجماعة تعزيز وضوح مواقفها الأيديولوجية غير القابلة للتفاوض، ومصالحها السياسية القابلة للتفاوض، وخياراتها لناحية السياسة.

#### عن الخطاب السياسي:

لا تزال المراجعات الحالية لجماعة الإخوان المسلمين حول خطابها السياسي بشأن التعددية والدولة المدنية غير معروفة للشعب الأردني إلى حدّ كبير. يجب على الجماعة النظر في الحاجة إلى اجتذاب أعضاء شباب وفصحاء قادرين على إشراك الجماهير واستمالة الأصوات القادرة على قيادة نقاش الجماعة الفكري وتحديثه. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ الجماعة تحتاج إلى تنويع خطابها الإعلامي وأسلوب تواصلها ككل. تستخدم قيادة الجماعة خطاباً عفا عليه الزمن وأسلوباً دعويّاً تقليديّاً يخفق في اجتذاب مخيّل الجماهير الشابة. من شأن الاستثمار في قادة ووجوه جديدة أن يساعد الجماعة على إعادة التواصل مع المناصرين الأصغر سناً. وقد يكون الأسلوب على قدر مساوٍ من أهمية المضمون عندما يتعلق الأمر بوضع استراتيجية فعالة للتواصل.

على مستوى آخر، يجب أن يعبّر هذا الخطاب الناشئ حول التعددية والدولة المدنية أيضاً عن نفسه من خلال تحالفات جديدة وقوية. ولا بد للبيئة السياسية المقيدة في الأردن والضغط الإقليمي الحالي على الإخوان المسلمين أن تدفع قيادة الجماعة وأعضائها الشباب إلى السعي نحو تحالفات جديدة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والحركات الاحتجاجية، والأحزاب السياسية المنفتحة على التعددية والشراكات السياسية.

داخلياً، تثير الأزمات الأخيرة المتكررة وغياب استجابة القيادة الحالية لانتقادات الرأي العام المتكررة تساؤلات حول صحة خطاب الإخوان حول التعددية. لا بد أن تبدأ التعددية داخل الحركة كدليل على أسلوب قيادتها السياسية. إنّ كيفية إدارة الجماعة للأزمة الحالية مع الذنبيات وأنصاره وفشلها في إدارة الأزمة السابقة مع قيادة زمزم تثير شكوكاً جديدة حول التزام الجماعة بالتعددية في سياق سياسي أردني أكبر.

#### عن الهوية العامة:

وبهدف التأكيد على أهميتها والتزامها بالأولويات الوطنية الأردنية، ينبغي على الجماعة أن تقوم بتعزيز المناقشات الفكرية المتينة والعنصرية بين أعضائها. من شأن هذه المناقشات أن تساعد الجماعة على تفصيل برنامج واضح ورؤية جلية بشأن مشاركة الجماعة السياسية، وأدوارها الدينية والسياسية كحركة، بالإضافة إلى علاقاتها بالجهات الفاعلة السياسية الأخرى في الأردن. بالتالي، سوف يؤدي ذلك إلى بروز مجموعات واضحة متعلّقة بقضايا مختلفة داخل صفوف الجماعة. من شأن هذه الإنقسامات المتعلّقة بالسياسات أن تساعد جماعة الإخوان المسلمين على الابتعاد عن الانقسامات المتعلقة بثنائية الهوية.

هذا ويتعيّن على جماعة الإخوان المسلمين التعبير عن مقترحات سياسية ملموسة. على سبيل المثال، في حين أنّ الجماعة ترفض قانون الانتخابات الحالي، إلا أنها لم تقدم توصيات لقانون جديد يلبي تطلعات الأحزاب السياسية ويعالج مخاوف الحكومة. تعارض الجماعة أيضاً السياسات الاقتصادية المتعاقبة في الأردن، ولكنها لم تقدّم على مرّ السنين سياسةً بديلةً ولم تقترح مشاريع قوانين لمعالجة الفساد ولواجهة تحديات الاستثمار. ينبغي أن تقوم جماعة الإخوان بإنشاء لجانٍ داخلية متخصّصة مسؤولة عن مهمة صياغة السياسات، على أن تمثّل هذه اللجان رؤية الجماعة بشأن الإصلاح وأن تساعد الحركة على أن تصبح صوتاً بناءً أكثر في النقاش حول الإصلاح في الأردن.

#### عن القضايا الانتخابية:

لا يزال قانون الانتخابات نقطة خلاف رئيسية اليوم. وقد طالبت الأحزاب المعارضة كلها تغيير نظام الانتخاب بصوت واحد الذي صدر في العام 1993. لم تتم الاستجابة إلى هذه المطالب حتى

<sup>56</sup> المرجع نفسه.

اليوم، باستثناء تعديل العام 2013 الذي يحفظ 27 مقعداً في البرلمان (18 بالمنة) للقائمة الوطنية الموحدّة. لا يلبي قانون الانتخابات الحالي تطلعات الإصلاح التي عبّر عنها المتظاهرون، لا بل وقد عمّق الأزمة السياسية في الأردن. ويشير المحللون إلى أنّ أياً من الملك أو الولايات المتحدة مهتمّ بإجراء إصلاحات دستورية من شأنها أن تقلّل من سلطات الملك.<sup>57</sup> من شأن قانون انتخابات يعيد اعتماد نظام التصويت لكتلة، والذي تمّ اتباعه في الأردن بين العامين 1989 و1992، أن يخفّف من حدة التوتر السياسي بين القصر من جهة، والمعارضة والشعب المحبّط من جهة أخرى، بدون التقليل من سلطات الملك.

## الخاتمة

ظهرت دعوات إصلاح جماعة الإخوان المسلمين على مدى السنوات الأربعة الماضية من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم. إن المخاوف الأساسية التي أثّرت تتعلق بالحاجة إلى إصلاح هيكل الإخوان التنظيمي ونهجها، والحاجة إلى التواصل بشكل أفضل مع أعضائها. وقد أدى هذا إلى مناقشات وخلافات وأزمات حادة منذ العام 2012. وقد تأثرت هذه الدعوات والإصلاحات المترتبة بالتطورات الإقليمية في مصر وسوريا وتأثيرها على البيئة السياسية

في الأردن. وعلى الرغم من أنّ الجماعة تمرّ بمرحلة إصلاح لنفسها، لا يزال هناك عدد من القضايا العالقة التي يجب معالجتها من خلال جهود أقوى. وتتعلق المجالات المقترحة للإصلاح بالعلاقة بين الجماعة كحركة وجمهة العمل الإسلامي كحزب؛ وتمكين أعضاء الجماعة؛ والنشر الفعال لخطابها بشأن التعددية السياسية والمشاركة الفكرية بهذا الخطاب؛ وتقديم قادة جدد وأساليب تواصل جديدة؛ والانخراط في مناقشات بشأن السياسة قد تمكّن الجماعة من تجاوز شرح الهوية بسبب الأصول الفلسطينية أو الأردنية. مجالات الإصلاح هذه أساسية لأهمية الجماعة المستقبلية في السياسة الأردنية، وقدرتها على المساهمة في استقرار الأردن، واحتفاظها بالتأييد الشعبي. ولكن من الناحية الأخرى، يجب على الحكومة الأردنية العمل لتمكين الأحزاب السياسية من خلال قانون انتخابات يسمح ببرلمان أكثر تمثيلاً.

من شأن جهود إعادة الهيكلة والإصلاح هذه أن تساعد على تقوية جماعة الإخوان المسلمين، من خلال تحويلها إلى مصدر قوة للاستقرار الأردني. تحترم جماعة الإخوان الخطوط الحمراء الخاصة بالنظام وتلتزم بها، وهي قادرة على العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة في جهودها لمواجهة التهديدات المتطرفة المحلية والإقليمية المتزايدة.

<sup>57</sup> روبرت ساتلوف وديفيد شنكر، "Political Instability in Jordan"، مذكرة التخطيط للطوارئ رقم 19، مجلس العلاقات الخارجية، مايو 2013.

## نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة جهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤامد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

## منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح  
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية  
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق  
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استيانيان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر  
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال  
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار  
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية  
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات  
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014  
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة معهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط  
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا  
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟  
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟  
دراسة تحليلية، مونيك ماركس